

اقتراح قانون مُعَجَّل مُكْرَر
استبدال تسمية "الطوائف الإسرائيلية"
بعبارة "الطوائف اليهودية"

مادة وحيدة:

أولاً: تُستبدل تسمية «الطوائف الإسرائيلية» بعبارة «الطوائف اليهودية» وذلك أينما ورد النص عليها في سائر القوانين والأنظمة النافذة والمرعية الإجراء، ولا سيما في الملحق عدد (1) من القرار رقم 60/ل.ر تاريخ 1936/3/13 وتعديلاته (نظام الطوائف الدينية) وفي القانون المختص بتحديد صلاحيات المراجع المذهبية الصادر بتاريخ 1951/4/2 وتعديلاته، وتُعتمد هذه العبارة لاحقاً في أي نص قانوني أو نظامي يتم إقراره واعتماده.

ثانياً: يُعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

النائبة بولا يعقوبيان



الأسباب الموجبة

لما كان الدستور اللبناني قد كرّس حرية الاعتقاد بصورة مُطلقة في الفقرة (ج) من مقدمته وفي المادة 9 منه.

ولما كانت الديانة اليهودية هي إحدى الديانات السماوية الثلاث ولها أتباع يعتنقونها من المواطنين اللبنانيين.

ولما كانت النصوص القانونية اللبنانية قد أطلقت على الطوائف اليهودية تسمية "الطوائف الإسرائيلية"، تأثراً بالقانون الفرنسي، ما يضطر وزارة الداخلية والبلديات إلى اعتماد هذه التسمية في قوائم الناخبين بحيث ترد عبارة "إسرائيلي" بجانب خانة المواطن اللبناني المنتمي إلى الطوائف اليهودية، فينشأ عن ذلك التباس بين الإلتواء الديني المشروع والمكفول دستورياً إلى هذه الطوائف، وبين الإلتواء السياسي المُعادي إلى الكيان الصهيوني المُحتلّ.

ولما كان يقتضي إزالة هذا الإلتباس في النصوص القانونية والأنظمة النافذة من خلال اعتماد التسمية الصحيحة وهي "الطوائف اليهودية"، ما استوجب إعداد اقتراح القانون المُرفق.

لذلك

نتقدّم من المجلس النيابي الكريم باقتراح القانون المُعجل المُكرّر المُرفق على أمل مناقشته وإقراره.

النائبة بولا يعقوبيان



جانب دولة رئيس مجلس النواب المؤقّر

مذكرة عملاً بأحكام المادة 110 من النظام الداخلي لمجلس النواب

(تبرير صفة الإستعجال المُكرّر)

لما كان يقتضي على وجه السرعة وإعمالاً لمقتضيات حرية الاعتقاد المكفولة دستورياً، تصحيح تسمية " الطوائف الإسرائيلية" في النصوص القانونية والأنظمة المرعية الإجراء لتُصبح " الطوائف اليهودية" تلافياً للخلط بين الإعتناق الديني وبين الإنتماء إلى الكيان الصهيوني المُعادي.
لذلك

جنّنا بمذكرتنا هذه طالِبين من دولتكم طرح اقتراح القانون المُعجل المُكرّر المُرفق على مجلس النواب في أوّل جلسة يعقدها، راجين من المجلس الكريم إقراره وفق المواد 109 و 110 و 112 من النظام الداخلي.

النائبة بولا يعقوبيان

